تحفة ذوي الفضائل
في الكلام على أسانيد ومرويَّات
كُتبِ التَّفسير والفَضائِل

– من كلام شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية رحمه الله –

(ت ٧٢٨ هـ)

كتبه:

د . عبدالله بن صالح العنزي

الأستاذ المساعد في قسم السنة وعلومها

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ الإسناد من الدين، اختصَّه الله لهذه الأمَّة المحمديَّة، وبه حفظ الله دينه وكتابه وسنة نبيه ﷺ.

وامتاز أهل السنَّة عن غيرهم من طوائف أهل القبلة بالعناية بالإسناد أشدَّ العناية، والتمييز والتمحيص فيه، حتى رحلوا في طلبه، وحرصوا على علوِّه، وتكلموا في الرواة جرحًا وتعديلاً، وشبَّهوه بالقوائم والسُّلَّم والدَّرج والخُطُم والأزمَّة، وغير ذلك من أنواع عنايتهم به الدالة على شدّة عنايتهم به.

وليس لأهل البدع من العناية بالإسناد ما لأهل السنّة البتة، فإن الإسناد من خصائص هذه الأمّة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنَّة.[1]

وهناك من العلوم ما يكثر فيها الأسانيد المرسَلة والمنقطعة والضعيفة والواهية أكثر مما يصحّ منها.

قال الميموني: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: "ثلاث ليس لهنَّ أصل: المغازي، والملاحم، والتفسير".[2]

ومراده: أنه يغلب عليها الأسانيد الضعيفة، كالمراسيل، والمنقطعة، والواهية، ولا يكثر فيها الأسانيد الصحيحة.[3]

إلا أنَّ المراسيل – عند أهل العلم – إذا تعدَّدت طرقها، وخلت عن المواطأة قصدًا، أو الاتفاق بغير قصدٍ = كانت صحيحةً؛ فإنّ النقل:

١. إمّا أن يكون صِدقًا مطابقًا للخبر،

٢. وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه.

فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صِدقًا بلا ريب.

---

(١) منهاج السنة (٣٧/٧).

(٢) المسوّدة في أصول الفقه (٣٨٢/١).

(٣) انظر: الرد على البكري (ص٧٦)، مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣)، منهاج السنة (٤٣٥/٧).

فإن الحديث إذا جاء من طريقين أو أكثر، وقد عُلم أن المخبِرين لم يتواطآ على اختلاقه، وعُلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصدٍ؛ عُلم حينئذٍ أنه صحيح.[1]

وهذه كلمات يسيرة جمعتها لنفسي، ولمن شاء الله من إخواني المسلمين والمسلمات من كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة فيما يتعلق بالكلام على مرويات وأسانيد كتب التفسير والفضائل ونحوها حتى يقف القارئ على طريقة ومنهج الأئمَّة والمصنِّفين في مصنَّفاتهم، سواء في التفسير أو الفضائل ونحوها، ويسلم من الغلط عليهم.

- **وقسمت البحث إلى خمسة فصول:**

- الفصل الأول: القواعد المستخلصة في حال مرويات كتب التفسير المسندة.
- الفصل الثاني: الكلام على تفسير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين.
- الفصل الثالث: الكلام على كتب التفسير ومصنِّفيها.
- الفصل الرابع: القواعد المستخلصة في حال مرويات كتب الفضائل والسير ونحوها.
- الفصل الخامس: الكلام على كتب الفضائل ومصنِّفيها.

واللهَ أرجو – بمنِّه وكرمه – أن ينفع به من كتبه ومن قرأه، ويتقبل من الجميع صالح الأقوال والأعمال، ويعفو عن التقصير والخطايا والسيئات، وأن يجزي شيخَ الإسلام أبا العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرانيّ خير الجزاء على ما له من آثارٍ حسنةٍ وقدمٍ صالحٍ في الإسلام، وثباتٍ على السنَّة ونصرة أهلها، وإزهاق الباطل والردِّ على أصحابه، إن ربي لسميع الدعاء.

وكتبه/

د. عبدالله بن صالح العنزي

يوم الأحد ١٤٤١/١٢/٢٦هـ

في الرياض

Abdullahsaleh7@gmail.com

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣)، منهاج السنة (٤٣٥/٧).

الفصل الأول:

القواعد المستخلصة

في حال مرويات كتب التفسير المسنَدة:

هناك قواعد نثرها شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في كتبه، تتعلق بكتب التفسير، أذكر طرفًا منها:

القاعدة الأولى:

رواية المفسِّر للحديث في تفسيره لا يستلزم صحَّة الحديث بالاتفاق.

إذا روى المفسِّر حديثًا في تفسيره – سواءً رواه بسنده، أو ذكره تعليقًا بلا إسنادٍ – فلا يدلُّ ذلك على صحَّة الحديث عنده، ولا عند غيره من أهل العلم بالاتفاق، بل لا بدّ من حُكم الأئمة النقَّاد بصحَّته.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"إذا كان في بعض كتب التفسير التي يُنقل منها الصّحيح والضعيف – مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي، بل وابن جرير وابن أبي حاتم – لم يكن مجرّد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً على صحّته باتفاق أهل العلم.

فإنه إذا عُرف أن تلك المنقولات فيها صحيحٌ وضعيف، فلا بد من بيان أنَّ هذا المنقول من قسم الصَّحيح دون الضَّعيف".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي، أو نقل الإجماع على ذلك، من غير العالِمين بالمنقولات، الصّادقين في نقلها = ليس بحجةٍ باتفاق أهل العلم، إن لم نعرف ثبوت إسناده ...

وإذا كان هذا بمجرده ليس بحجَّة باتفاق الطوائف كلها، بطل الاحتجاج به.

وهكذا القول في كلِّ ما نقله وعزاه إلى أبي نعيم أو الثعلبي أو النقاش أو ابن المغازلي

---

(١) منهاج السنة (٧/٣٠٠).

ونحوهم".[١]

- **ويقول أيضًا:**

"وقد أجمع أهل العلم بالحديث إلى أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبرٍ يرويه الواحد من جنس الثعلبيّ والنقّاش والواحديّ، وأمثال هؤلاء المفسِّرين؛ لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفًا، بل موضوعًا".[٢]

- **ويقول أيضًا:**

"مجرد قول القائل: (رواه فلان) لا يَحتجُّ به لا أهل السنَّة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتجُّ بكل حديثٍ رواه كلّ مصنِّف، فكل حديثٍ يُحتجّ به نطالبه من أول مقامٍ بصحَّته.

ومجرد عزوه إلى رواية الثعلبي ونحوه ليس دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل".[٣]

القاعدة الثانية:

المرويات في كتب التفسير فيها الصحيح والضعيف والمكذوب:

كتب التفاسير المسندة وغير المسندة لا تقتصر على الأحاديث المقبولة فقط، بل يكثر فيها الأحاديث الصَّحيحة والضعيفة، وفيها أحاديث مكذوبة أيضًا، سواءً الأحاديث المرفوعة أو الموقوفة أو المقطوعة، وهي تختلف في ذلك قلّةً وكثرةً.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"الكتب المصنَّفة في التفسير مشحونةٌ بالغثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين".[٤]

- **ويقول أيضًا:**

"الكتب التي يجمع فيها بين الغثّ والسَّمين، التي يعلم كل عالم أنَّ فيها ما هو كذب، مثل كثير من كتب التفسير: تفسير الثعلبي، والواحدي، ونحوهما".[٥]

---

(١) منهاج السنة (٧/١٠).

(٢) منهاج السنة (٧/١٣).

(٣) منهاج السنة (٧/٤٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٣٢٩).

(٥) منهاج السنة (٧/٣٥٥).

- **ويقول أيضًا:**

"في كتب التفسير أشياء منقولة عن النبي ﷺ يعلم أهل العلم بالحديث أنها كذب، مثل حديث: فضائل سور القرآن، الذي يذكره الثعلبي، والواحدي في أول كل سورة يذكره، وكذلك الزمخشريّ في آخر كل سورة".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"فإن قيل: فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسِّرين والمصنِّفين في الفضائل، كالثعلبي والبغوي وأمثالهما، والمغازلي! قيل له: بمجرّد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية والعقلية أنها كذب، بل فيها ما يعلم بالاضطرار أنه كذب".[2]

القاعدة الثالثة:

الغالب في أحاديث أسباب نزول القرآن: المراسيل.

يكثر في أحاديث سبب نزول آيات القرآن: المراسيل عن التابعين ومن بعدهم، ويقلّ فيها الموصول الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وأما أحاديث سبب النزول: فغالبها مرسل ليس بمسندٍ، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل: (ثلاث علوم لا إسناد لها – وفي لفظٍ: ليس لها أصل –: التفسير، والمغازي، والملاحم)، يعني أن أحاديثها مرسلة.

والمراسيل: قد تنازع الناس في قبولها وردِّها:

وأصحُّ الأقوال: أنَّ منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف.

١) فمن عُلم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة: قُبِل مرسله.

---

(١) منهاج السنة (٧/٤٣٤).

(٢) منهاج السنة (٧/٣١٠).

٢) ومن عُرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة: كان إرساله رواية عمن لا يُعرف حاله، فهذا موقوف.

٣) وما كان من المراسيل مخالفًا لما رواه الثقات: كان مردودًا".[١]

القاعدة الرابعة:

مقصِد كثير من المصنفين في التفسير وأسباب النزول: جمع ما روي وقيل في الباب

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"لكن هؤلاء المفسِّرون ذكروا ذلك على عادتهم، في أنهم ينقلون ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصَّحيحة والضعيفة".[٢]

- **ويقول أيضًا:**

"وهؤلاء من عادتهم يروون ما رواه غيرهم، وكثيرٌ من ذلك لا يَعرفون هل هو صحيح أم ضعيف، ويروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطلٌ في نفس الأمر ؛ لأن وصفهم النقل لما نقل أو حكاية أقوال الناس، وإن كان كثير من هذا وهذا باطلاً.

وربما تكلموا على صحَّة بعض المنقولات وضعفِها، ولكن لا يطردون هذا، ولا يلتزمونه".[٣]

---

(١) منهاج السنة (٧/٤٣٥).

(٢) منهاج السنة (٧/٣٠٠).

(٣) منهاج السنة (٧/١٧٧).

القاعدة الخامسة:

المرجع في الحكم على روايات التفسير وغيره من العلوم إلى علماء الحديث

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"فالأصل في النَّقل: أن يرجع فيه إلى أئمّة النقل وعلمائه، ومن يشركهم في علمهم علم ما يعلمون، وأن يستدل على الصحة والضعف بدليلٍ منفصلٍ عن الرواية، فلا بد من هذا وهذا".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"المنقولات فيها كثيرٌ من الصدق وكثير من الكذب.

والمرجع في التمييز بين هذا وهذا: إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النُّحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكلِّ علمٍ رجالٌ يُعرفون به.

والعلماء بالحديث: أجلُّ هؤلاء قدرًا، وأعظمهم صدقًا، وأعلاهم منزلةً، وأكثر دينًا.

وهم من أعظم النَّاس صدقًا وأمانةً، وعلمًا وخبرة، فيما يذكرونه عن الجرح والتعديل، مثل: مالك، وشعبة، وسفيان، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبي أحمد بن عدي، وأبي حاتم البستي، والدارقطني، وأمثال هؤلاء: خلق كثير لا يحصى عددهم، من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل.

وإنْ كان بعضهم أعلم بذلك من بعض، وبعضهم أعدل من بعض في وزن كلامه، كما أن الناس في سائر العلوم كذلك".[2]

---

(١) منهاج السنة (٧/٤٢).

(٢) منهاج السنة (٧/٣٥).

- **ويقول أيضًا:**

"لكن الله فرَّق بين الحقِّ والباطل بأهل النَّقد العارفين بالنقل، علماءِ التعديل والتجريح".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"وعامَّة الكتب تحتاج إلى نقدٍ وتمييزٍ، كالمصنَّفات في سائر العلوم من الأصول والفروع وغير ذلك ..

وإنما العالمون بالجرح والتعديل: هم علماء الحديث، وهم نوعان:

١) منهم من لم يرو إلا عن ثقةٍ عنده: كمالكٍ، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري وأمثاله.

٢) ومنهم من يروي عن الثقة وغيره؛ للمعرفة، ولما عنده من التمييز: كالثوريِّ وغيره".[2]

القاعدة السادسة:

أئمة كتب التفسير المعتمدة إذا ذكروا الواهيات فإنهم يذكرون ما ينقضها

أئمة التفاسير المتقدِّمة المعتمدة من أئمَّة الحديث يُعنون بجمع ما قيل وروي في الباب، ولا يقتصرون على الأحاديث الضَّعيفة والواهية دون ما صحَّ في البابّ، بل إذا ذكروا في الباب ما ضعف من الأقوال والأدلة ذكروا أيضًا ما صحَّ فيه، وربما رجَّحوا ونصُّوا على الصَّحيح من الأقوال، وربما لم ينصّوا على ذلك.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"وهذا الحديث غايته: أن يوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغثّ والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة.

مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها هذا، مثل: تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والبغوي، ينقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا، مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فإنهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم

---

(١) الرد على البكري (ص٧٠).

(٢) الرد على البكري (ص٧٨).

على صحتها ما يناقض ذلك.

ولكن هؤلاء المفسرون ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة".[1]

القاعدة السابعة:

أئمة أهل التفسير يروون في تفاسيرهم الأحاديث بالأسانيد المعروفة

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"أئمة أهل التفسير الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة، كتفسير ابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وأحمد، وإسحاق، وتفسير بقيِّ بن مخلد، وابن جرير الطبري، ومحمد بن أسلم الطوسي، وابن أبي حاتم، وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر، الذين لهم في الإسلام لسان صدق.

وتفاسيرهم متضمِّنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير".[2]

القاعدة الثامنة:

الأحاديث المعلوم كذبها بالاضطرار لا يرويها أئمَّة التفسير الكبار

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"وأما أهلُ العلم الكبار أهلُ التفسير، مثل تفسير محمد ابن جرير الطبري، وبقي بن مخلد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وأمثالهم – فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات.

دعْ من هو أعلم منهم، مثل تفسير أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، بل ولا يذكر مثل هذا عبد بن حميد ولا عبد الرزاق.

---

(١) منهاج السنة (٧/٣٠٠).

(٢) منهاج السنة (٧/١٧٨).

مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع، ويروي كثيرًا من فضائل علي، وإن كانت ضعيفة؛ لكنه أجل قدرًا من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر".[1]

(١) منهاج السنة (١٣/٧).

الفصل الثاني:
الكلام على تفسير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين

اشتهر عدد من الصحابة رضي الله عنهم بتفسير القرآن، ومعرفة أسباب نزوله ومكانه، وعلى رأسهم اثنان:

- **أحدهما: عبدالله بن عباس** ﷺ: الملقَّب بحبر الأمة وترجمان القرآن.

ودعا له النبيُّ ﷺ بالفقه في الدين، ومعرفة التأويل.

فقد روى البخاري في صحيحه (٧٥): بسنده عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال: "ضمَّني رسول الله ﷺ، وقال: "اللهم علِّمه الكتاب". وله روايات أخرى.

وروى أحمد في مسنده (٢٣٩٧): بسنده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ وضع يده على كتفي – أو على منكبي، شكَّ سعيدٌ – ثم قال: « اللهم فقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل ».

- **والثاني: عبدالله بن مسعود** ﷺ:

وهو من أعلم الصحابة بالقرآن وتنزيله وتفسيره.

ففي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: « والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلتْ، وما من آيةٍ إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبتُ إليه ». أخرجه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣).

ولكلٍّ من الصحابيين الجليلين تلاميذ كثيرون، أخذوا عنهما علم القرآن وتفسيره، فتكونت مدرستان مشهورتان في التَّفسير:

١. **مدرسة ابن عباس** ﷺ، وأبرزهم: مجاهد، وطاوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وغيرهم.

٢. **ومدرسة ابن مسعود** ﷺ، وأبرزهم: علقمة، والأسود، ومسروق، وعَبيدة، وغيرهم.

❖ تفاسير التابعين (من أصحاب ابن عباس، وأصحاب ابن مسعود):

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"ومن التابعين من تلقَّى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: (عرضتُ المصحف على ابن عباس ﷺ، أوقفه عند كل آيةٍ منه، وأسأله عنها)، ولهذا قال الثوريُّ: (إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحسبك به)، ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعيُّ والبخاريُّ وغيرهما من أهل العلم،وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنَّف في التفسير، يكرر الطرق عن مجاهدٍ أكثر من غيره.

والمقصود: أنَّ التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنَّة، وإن كانوا قد يتكلَّمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"وأمَّا التفسير: فإنَّ أعلم الناس به: أهلُ مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباسٍ ﷺ، كمجاهد وعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم من أصحاب ابن عباس كطاووس وأبي الشعثاء وسعيد بن جبير وأمثالهم.

وكذلك أهلُ الكوفة من أصحاب ابن مسعود ﷺ ".[2]

- **ويقول أيضًا:**

"وأما رجال التفسير القدماء:

فمنهم: الإمام المتفق عليه، كمجاهدٍ الذي قال: (عرضتُ المصحف على ابن عباسٍ من أوله إلى آخره، أقفه عند كلِّ آيةٍ، وأسأله عنها)، وقال الثوريّ: (إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحسبك به)، وعلى تفسيره يعتمد البخاريُّ والشَّافعي.

وكذلك تفسير طاووس، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ونحوهم من التابعين فإنهم بهذا الشأن من أعلم النّاس.

وكذلك أصحاب ابن مسعود ﷺ: كعلقمة، والأسود، وعَبيدة السلماني، وغيرهم".[3]

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (ص١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٣٤٧).

(٣) الرد على البكري (ص٧٤).

❖ تفاسير أتباع التابعين:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وأما تفاسير تابعي التابعين؛ كقتادة ومعمر وسفيان الثوري وابن أبي عروبة وابن جريج وغيرهم ممن صنَّف التفاسير؛ فإنما يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة والتابعين.

وقد صُنِّف في تفاسير الصحابة والتابعين وتابعيهم كتبٌ كثيرة، يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدها، مثل: تفسير وكيع، وعبدالرزاق، وعبد بن حميد، وآدم بن أبي إياس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وبقي بن مخلد، وسنيد، ودحيم، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن جرير، وأبي بكر بن داود.

ومن هؤلاء من لا يذكر شيئًا عن مقاتل والكلبي".[1]

❖ أسانيد تفسير ابن عبّاس رضي الله عنهما:

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"ومنهم من إسناده في التفسير عن ابن عباس: منقطع، وهو في نفسه ثقة:

١. كالسدِّيِّ الكبير،

٢. والضَّحَّاك، فإن الضَّحَّاك لم يصحَّ سماعه من ابن عباس ...

٣. وعليّ بن أبي طلحة الوالبي لم يسمع من ابن عباس ...

وأصحابُ ابن عباس الأخِصَّاء – الذين رووا عنه ما فسَّره من القرآن، وما رواه من الحديث وما نقلوه عنه، في سائر العلوم الحديث والفقه والتفسير وشرح الغريب وغير ذلك –:

١. سعيد بن جبير،

٢. وطاووس بن كيسان،

٣. ومجاهد بن جبر،

٤. وعكرمة مولاه،

---

(١) الرد على البكري (ص٧٧).

٥. وعمرو بن دينار،

٦. وجابر بن زيد أبو الشعثاء،

٧. وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة،

٨. فهؤلاء هم المخصوصون به، وبطريقهم انتشر علمه.

وأما التفاسير المضافة إليه:

١. كالتفسير الذي يرويه جويبر بن سعيد، عن الضَّحَّاك عن ابن عباس ﷺ:

فجويبر: ضعفه عليُّ بن المديني ويحيى بن سعيد القطان، وقال أحمد: لا يشتغل بحديثه، وقال يحيى بن سعيد الخرساني البلخي: لا يلتفت إليه، وقال علي بن الجنيد والدارقطني: متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفا واحدًا.

٢. وتفسير آخر: يرويه عبيدالله بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس، ويقال: إن عبيدالله هذا في الوهن والضعف أنزل من جويبر.

٣. وتفسير آخر: يرويه محمد بن سعد العوفي عن آبائه عن عطية العوفي عن ابن عباس:

وعطية بن سعد ضعيف تكلم الناس فيه

٤. وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﷺ:

قال أحمد: علي بن أبي طلحة ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس ﷺ شيئًا.

٥. وتفسير: يرويه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح باذام عن ابن عباس:

والكلبي كذاب، وباذام ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس ﷺ شيئًا.

قال عبد الصمد بن الفضل: سئل أحمد عن تفسير الكلبي، فقال: "كذب"، فقيل له: أفيحل النظر فيه؟ قال: "لا".

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ترك عبدالرحمن بن مهدي أبا صالح باذام.

وكذلك ضعفه سفيان وغيره، وكان الشعبي يمسك بأذنه، ويقول: (ويلك! أنت لا تحفظ القرآن، وتفسِّر القرآن!)، وكان مجاهد ينهى عن تفسيره، قاله البخاري.

وقال حبيب بن أبي ثابت: كنا نسمي أبا صالح دروع زن، أي كذابًا يكذب".[1]

---

(١) الرد على البكري (ص٧٤-٧٦).

❖ تفسير السدي الكبير:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"والسُّدِّيُّ جمع ما ذكره من التفسير الذي ذكره عن التابعين، كما جمع ابن إسحاق السيرة".[١]

❖ تفسير الكلبي والسدِّي الصغير ومقاتل بن سليمان:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وأما الكلبي والسُّدِّيُّ الصَّغير: فمتروكان، وكذلك مقاتل بن سليمان، بخلاف مقاتل بن حيان، فإنه ثقة".[٢]

---

(١) الرد على البكري (ص٧٤).

(٢) الرد على البكري (ص٧٤).

الفصل الثالث:

الكلام على كتب التفسير ومصنّفيها:[1]

❖ تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠):[2]

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"وأما التفاسير التي في أيدي الناس: فأصحُّها: تفسير محمد ابن جرير الطبريّ، فإنه يذكر مقالات السَّلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتَّهمين مقاتل بن بكير والكلبي".[3]

❖ تفسير الثعلبي (ت٤٢٧):[4]

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"أجمع أهل العلم بالحديث: أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك، ولهذا يقولون: هو كحاطب ليلٍ.

وهكذا الواحديُّ تلميذُه وأمثالهما من المفسِّرين: ينقلون الصَّحيح والضَّعيف ...

مع أنَّ الثعلبي فيه خيرٌ ودينٌ، لكنه لا خبرة له بالصَّحيح من الأحاديث، ولا يميّز بين السنة والبدعة في كثيرٍ من الأقوال".[5]

- **ويقول أيضًا:**

"إنه حاطب ليل، يروي ما وجد، سواء كان صحيحًا أو سقيمًا.

فتفسيره – وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة – ففيه ما هو كذبٌ موضوع

---

(١) وقفتُ – بعد كتابة البحث – على بحثٍ وجيزٍ بعنوان: (رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في التفاسير المطبوعة)، جمع وتعليق: بشير جواد القيسي، منشور في مجلة الحكمة (٧)، وذكر فيه أقوال شيخ الإسلام في خمسة عشر تفسيرًا.

(٢) واسمه: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مطبوع مراراً، آخرها في ٢٦ مجلدًا، نشر: دار هجر.

(٣) الفتاوى الكبرى (٨٤/٥)، مجموع الفتاوى (٣٨٥/١٣).

(٤) واسمه: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، مطبوع في عشر مجلدات، نشر: دار إحياء التراث العربي.

(٥) منهاج السنة (١٢/٧).

باتفاق أهل العلم".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"وتفسير الثعلبي: فيه أحاديث موضوعة وأحاديث صحيحة، ومن الموضوع فيه الأحاديث التي في فضائل السُّور: سورة سورة.

وقد ذكر هذا الحديث: الزمخشريُّ والواحديّ، وهو كذبٌ موضوعٌ باتفاق أهل الحديث.[2]

- **ويقول أيضًا:**

"والثعلبي وأمثاله لا يتعمَّدون الكذب، بل فيهم من الصّلاح والدِّين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبد الله ابن منده، والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث ونقاده وحكامه وحفاظه الذين لهم خبرة ومعرفة تامة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبيّ من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن بعدهم من نقلة العلم.[3]

- **ويقول أيضًا:**

- "وفي تفسير الثعلبي الغثّ والسَّمين، فإنه حاطب ليل".[4]
- وقال: "وليس الثعلبيُّ من أهل العلم بالحديث".[5]
- وقال: "ومجرَّد نقل الثعلبي وأمثاله لذلك بل روايتهم؛ ليس بحجةٍ باتفاق طوائف أهل السنة والشِّيعة".[6]

---

(١) منهاج السنة (٧/٩٠).

(٢) منهاج السنة (٧/٣١١).

(٣) منهاج السنة (٧/٣١١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٩/٣٧٧)، منهاج السنة (٧/٩٩).

(٥) منهاج السنة (٧/٣٤).

(٦) منهاج السنة (٧/١١٢).

❖ تفسير البغوي (ت٥١٦هـ):[١]

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"ولهذا لما كان البغويُّ عالمًا بالحديث، أعلم به من الثعلبي والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، لم يذكر في تفسيره شيئًا من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي".[٢]

- **ويقول أيضًا:**

"ولهذا لما اختصره أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي – وكان أعلم بالحديث والفقه منه، والثعلبيّ أعلم بأقوال المفسرين؛ ذكر البغويُّ عنه أقوال المفسرين والنحاة وقصص الأنبياء، فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي.

وأمّا الأحاديث: فلم يذكر في تفسيره شيئًا من الموضوعات التي رواها الثعلبي، بل يذكر الصّحيح منها، ويعزوه إلى البخاريّ وغيره، فإنه مصنِّف كتاب "شرح السنّة" وكتاب "المصابيح" وذكر ما في الصَّحيحين والسُّنن.

ولم يذكر الأحاديثَ التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة، كما يفعله غيره من المفسِّرين، كالواحدي صاحب الثعلبي، وهو أعلم بالعربية منه، وكالزمخشريّ وغيرهم من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع".[٣]

- **ويقول أيضًا:**

"والبغوي: اختصر تفسيره من تفسير الثعلبيّ والواحديّ، لكنهما أخبر بأقوال المفسِّرين منه، والواحديّ أعلم بالعربية من هذا وهذا، والبغويّ أتبع للسُّنَّة منهما".[٤]

- **ويقول أيضًا:**

"وأما التفاسير الثلاثة المسؤول عنها[٥]: فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة:

---

(١) واسمه: معالم التنزيل في تفسير القرآن، مطبوع في خمس مجلدات، نشر: دار إحياء التراث العربي.

(٢) منهاج السنة (١٢/٧).

(٣) منهاج السنة (٩١/٧).

(٤) منهاج السنة (٣١٢/٧).

(٥) وهي تفسير الزمخشري والقرطبي والبغوي.

"البغوي"، لكنه مختصر من "تفسير الثعلبي"، وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك".[١]

❖ تفسير الواحدي (ت٤٦٨):

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"**وأما الواحديّ**: فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية؛ لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليدًا لغيره.

وتفسيره وتفسير الواحدي: البسيط[٢]، والوسيط[٣]، والوجيز[٤]: فيها فوائد جليلة، وفيها غثٌّ كثيرٌ من المنقولات الباطلة وغيرها".[٥]

- **ويقول أيضًا:**

"ومجرد رواية الثعلبي والواحديّ وأمثالهما لا تدلُّ على أنه صحيحٌ باتفاق أهل السنةوالشيعة.

ولو تنازع اثنان في مسألةٍ من مسائل الأحكام والفضائل، واحتجَّ أحدهما بحديثٍ لم يذكر ما يدل على صحّته إلا رواية الواحد من هؤلاء له في تفسيره، لم يكن ذلك دليلاً على صحته ولا حجّة على منازعه باتفاق العلماء".[٦]

❖ تفسير الزمخشري[٧] (ت٥٣٨):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وأما الزمخشري: فتفسيره محشوٌّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات وخالق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٨٦/١٣).

(٢) واسمه: التفسير البسيط، وهو أوسع تفاسيره الثلاثة، وحقّق في (١٥) رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم طبع منسقًا كاملاً في خمسةٍ وعشرين مجلدًا، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٣) واسمه: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، طبع في أربع مجلدات، نشر: دار الكتب العلمية.

(٤) واسمه: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، طبع في مجلد واحد، نشر: دار القلم.

(٥) مجموع الفتاوى (٣٨٦/١٣).

(٦) منهاج السنة (١٧٧/٧).

(٧) واسمه: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، مطبوع في أربع مجلدات، نشر: دار الكتاب العربي.

وأصولهم خمسة: يسمونها التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لكن معنى (التوحيد) عندهم يتضمن نفي الصفات؛ ولهذا سمى ابن التومرت أصحابه الموحدين وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته.

ومعنى (العدل) عندهم يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات، والقدرة على شيء، ومنهم من ينكر تقدم العلم والكتاب ..

وأما (المنزلة بين المنزلتين): فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمنًا بوجه من الوجوه كما لا يسمى كافرًا، فنزلوه بين منزلتين.

و (إنفاذ الوعيد) عندهم معناه: أن فسَّاق الملة مخلدون في النار، لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج.

و (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) يتضمَّن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف.

وهذه الأصول حشا بها كتابه بعبارةٍ لا يهتدي أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين".[1]

❖ تفسير القرطبي (ت٦٧١):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

وتفسير القرطبي[2]: خيرٌ منه[3] بكثير، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد من البدع، وإن كان كل من هذه الكتب لا بدّ أن يشتمل على ما ينقد؛ لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه".

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٨٧/١٣).

(٢) واسمه: الجامع لأحكام القرآن، مطبوع عدة طبعات في عشرين جزءًا.

(٣) أي من الكشاف للزمخشري.

- **تفسير ابن عطية (ت ٥٤٢):**

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وتفسير ابن عطية[١]: خيرٌ من تفسير الزمخشري، وأصحّ نقلاً وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها؛ بل هو خيرٌ منه بكثيرٍ؛ بل لعله أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصحّ من هذه كلها.

وثمَّ تفاسير أخَر كثيرةٌ جدًّا:

- كتفسير ابن الجوزي[٢] (ت٥٩٧هـ)
- والماوردي[٣] (ت٤٥٠هـ) ".[٤]

---

(١) واسمه: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مطبوع في ست مجلدات، نشر: دار الكتب العلمية.

(٢) واسمه: زاد المسير في علم التفسير، مطبوع في تسع مجلدات، نشر: دار المكتب الإسلامي.

(٣) واسمه: النكت والعيون في تفسير القرآن الكريم، مطبوع في ست مجلدات، نشر: دار الكتب العلمية.

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٣٨٨).

الفصل الرابع:

القواعد المستخلصة في حال مرويات كتب الفضائل والسير:

تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن كتب الفضائل والسير والمغازي والتاريخ ونحوها، وهذه أهم القواعد التي ذكرها:

القاعدة الأولى:

عادة المصنفين في الفضائل والتاريخ والسّير: جمع ما روي وقيل في الباب.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"وقد صنَّف في فضائل الصَّحابة – عليٍّ وغيره – غيرُ واحد، مثل خيثمة بن سليمان الأطرابلسي وغيره، وهذا قبل أبي نعيم، يروي عنه إجازة.

وهذا وأمثاله جروا على العادة المعروفة لأمثالهم ممن يصنِّف في الأبواب: أنه يروي ما سمعه في هذا الباب.

وهكذا المصنِّفون في التواريخ، مثل "تاريخ دمشق" لابن عساكر وغيره، إذا ذكر ترجمة واحد من الخلفاء الأربعة، أو غيره يذكر كل ما رواه في ذلك الباب، فيذكر لعليٍّ ومعاوية من الأحاديث المروية في فضلهما ما يَعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"ومن الناس من يكون قصده: رواية كلّ ما روي في الباب، من غير تمييزٍ بين صحيحٍ وضعيفٍ، كما فعله:

- أبو نعيمٍ في فضائل الخلفاء، وكذلك غيره ممن صنَّف في الفضائل،
- ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو علي الأهوازي، وغيرهما في فضائل معاوية،
- ومثل ما جمعه النسائي في فضائل عليّ ﷺ ،
- وكذلك ما جمعه أبو القاسم ابن عساكر في فضائل عليٍّ وغيره،

فإنَّ هؤلاء وأمثالهم قصدوا: أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا

---

(١) منهاج السنة (٧/٤٠).

يجوز أن يجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم".[1]

القاعدة الثانية:

كتب الفضائل والسِّير والمغازي ونحوها فيها الصحيح والضعيف والمكذوب.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"والمقصود أن هذه الأحاديث التي تُروى في ذلك: من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة، التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب الغثَّ والسَّمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنِّف في فضائل الأوقات وفضائل العبادات وفضائل الأنبياء والصَّحابة وفضائل البقاع ونحو ذلك.

فإنَّ هذه الأبواب: فيها أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة".[2]

- **ويقول أيضًا:**

كلّ من له أدنى علمٍ وإنصافٍ يعلم أنَّ المنقولات فيها صدقٌ وكذبٌ، وأنّ النّاس كَذبوا في المثالب والمناقب، كما كَذبوا في غير ذلك، وكذبوا فيما يوافقه ويخالفه.

ونحن نعلم أنهم كَذبوا في كثيرٍ مما رووه في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، كما كذبوا في كثير مما رووه في فضائل علي ﷺ ".[3]

- **ويقول أيضًا:**

"المصنِّفون في الفضائل، وإن كانوا قد يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة، كالنَّسائيِّ، فإنه صنّف خصائص عليّ ﷺ، وذكر فيها عدَّة أحاديث ضعيفة ...

---

(١) منهاج السنة (٣١٢/٧).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٧٥).

(٣) منهاج السنة (٤١/٧).

وكذلك أبو نعيمٍ في "الخصائص"، وخيثمة بن سليمان، والترمذيُّ في "جامعه" روى أحاديث كثيرة في فضائل علي ﷺ ، كثيرٌ منها ضعيف ..

وأصحاب السِّير، كابن إسحاق وغيره، يذكرون من فضائله أشياء ضعيفة".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة، كما جرت عادة أمثاله من أهل العلم".[2]

- **ويقول أيضًا:**

"أهل كتب المغازي والتفسير قد يروون الضَّعيف مع الصحيح".[3]

القاعدة الثالثة:

مجرد رواية الحديث في كُتب الفضائل لا يستلزم صحته عند مَن ذكره.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"ومجرد روايته (أي الإمام أحمد) له في الفضائل، لو كان رواه؛ لا يدلُّ على صحَّته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي ما رواه الناس، وإن لم تثبت صحّته.

وكلُّ مَن عرف العلم يعلم أنه ليس كلّ حديثٍ رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كلّ حديثٍ رواه في مسنده يقول: إنه صحيح، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل، ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف، بل باطل.

لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيّدةٌ يحتجُّ بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود.

وأمّا ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده".[4]

---

(١) منهاج السنة (١٧٨/٧).

(٢) منهاج السنة (٥١٠/٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٢٤/٤).

(٤) منهاج السنة (٢٢٣/٧).

- **ويقول أيضًا:**

"وأما كتب[1] الفضائل: فيروي (أي الإمام أحمد) ما سمعه من شيوخه، سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده".[2]

- **ويقول أيضًا:**

"وأما ما يرويه أبو نعيم في "الحلية" أو في "فضائل الخلفاء" والنقاش والثعلبي والواحدي ونحوهم في التفسير، فقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيرًا من الكذب الموضوع".[3]

- **ويقول أيضًا:**

"وقد روى أبو نعيم في أول " الحلية " في فضائل الصحابة، وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي أحاديث بعضها صحيحة، وبعضها ضعيفة، بل منكرة.

وكان رجلاً عالما بالحديث فيما ينقله".[4]

- **ويقول أيضًا:**

"فإن هؤلاء وأمثالهم قصدوا: أن يرووا ما سمعوا، من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم".[5]

- **ويقول أيضًا:**

"وأما باب فضائل الأعمال والأشخاص والأماكن والزمان والقبور فباب اتسع فيه الكذب والبهتان".[6]

- **ويقول أيضًا:**

"وأبو نعيمٍ يروي في الحلية في فضائل الصحابة وفي الزهد أحاديث غرائب، يُعلم أنها

---

(١) كذا، ولعل الصواب: (كتاب).

(٢) منهاج السنة (٩٧/٧).

(٣) منهاج السنة (٣٤/٧).

(٤) منهاج السنة (٣٨/٧).

(٥) منهاج السنة (٣١٢/٧).

(٦) الرد على البكري (ص٧٣).

موضوعة.

وكذلك الخطيب وابن الجوزي وابن عساكر وابن ناصر وأمثالهم".[1]

القاعدة الرابعة:

المصنّفون في الفضائل والتّاريخ ونحوها فيهم من يعرف الصحيح من الضعيف وفيهم من لا يعرف ذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"والذين جمعوا المنقولات: فيهم من يمكنه التمييز بين الصحيح والضعيف في الغالب، كالدارقطني وأبي نعيم والخطيب والبيهقي وابن ناصر وابن عساكر وأبي موسى المديني وابن الجوزي وأمثالهم، لكن قد يروون في كتبهم الغرائب المنكرات، والأحاديث الموضوعات، للمعرفة بها".[2]

القاعدة الخامسة:

حال جمهور المصنّفين في السير والأخبار: عدم العلم بالصحيح والضعيف، وأحوالِ الرواة.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"ومثل هذا لا يرويه إلا أحد رجلين: رجلٌ لا يميز بين الصَّحيح والضَّعيف، والغثِّ والسَّمين، وهم جمهور مصنِّفي السِّير والأخبار وقصص الأنبياء، كالثعالبي، والواحدي، والمهدوي، والزمخشري، وعبدالجبار بن أحمد، وعلي بن عيسى الرماني، وأبي عبدالله ابن الخطيب الرازي، وأبي نصر ابن القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والكواشي الموصلي، وأمثالهم من المصنِّفين في التفسير.

---

(١) الرد على البكري (ص٧٨).

(٢) الرد على البكري (ص٧٨).

- فهؤلاء لا يَعرفون الصَّحيح من السَّقيم،
- ولا لهم خبرة بالمرويِّ المنقول،
- ولا لهم خبرة بالرواة النقلة،
- بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما.

لكن منهم من يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل كالثعلبي ونحوه.

ومنهم: من ينصر قولاً أو جملةً، إما في الأصول أو التصوف والفقه، بما يوافقها من صحيح أو ضعيف، ويردّ ما يخالفها من صحيحٍ وضعيف".[1]

- **ويقول أيضًا:**

"أما جمهور المصنِّفين في الأخبار والتواريخ والسِّير والفتن من رجال الجرح والتعديل:

مِنهم مَن هو في نفسه متَّهم، أو غير حافظ، كأبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد السائب الكلبي، وإسحاق بن بشر، وأمثالهم من الكذابين، بل الواقديُّ خيرٌ من ملء الأرض مثل هؤلاء، وقد علم ما قيل فيه.

ومحمد ابن سعد كاتبه ثقة، لكن يُنظر عمن نقل، وكذلك أبو الحسن المدائني وأمثاله.

وإن سلموا من الطَّعن فيهم؛ فليسوا من علماء الجرح والتعديل حتى يكون ما رووه ولم ينكروا مقبولاً".[2]

القاعدة السادسة:

أهل السنّة لا يقبلون من أحاديث الفضائل إلا ماصحَّ إسناده.

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"كلّ مَن جرَّب من أهل العلم والدينِ الجمهورَ[3]؛ عَلم أنهم لا يرضون بالكذب ولو وافق أغراضهم، فكم يروون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها أحاديث بأسانيد خير من أسانيد الشيعة، ويرويها مثل أبي نعيم، والثعلبي، وأبي بكر النقاش، والأهوازي، وابن عساكر، وأمثال

---

(١) الرد على البكري (ص٧٣).

(٢) الرد على البكري (ص٧٧).

(٣) هو مصطلح يرمي به الروافضُ أهلَ السنّة والجماعة.

هؤلاء، ولا يقبل علماء الحديث منها شيئًا!

بل إذا كان الراوي عندهم مجهولاً توقّفوا في روايته.[١]

- **ويقول أيضًا:**

"إذا عُلم أن في الكتب المصنَّفة في الفضائل ما هو كذب، صار الاعتماد على مجرد ما فيها، مثل الاستدلال بشهادة الفاسق، الذي يصدق تارةً، ويكذب أخرى.

بل لو لم يعلم أنّ فيها كذبًا، لم يفدنا علمًا حتى نعلم ثقة من رواها".[٢]

- **ويقول أيضًا:**

"وأبو نعيم له كتاب مشهور في "فضائل الصحابة"، وقد ذكر قطعةً من الفضائل في أول "الحلية"، فإن كانوا[٣] يحتجُّون بما رواه، فقد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ما ينقض بنيانهم ويهدم أركانهم، وإن كانوا لا يحتجُّون بما رواه فلا يعتمدون على نقله.

ونحن نرجع فيما رواه – هو وغيره – إلى أهل العلم بهذا الفنّ، والطرق التي بها يُعلم صدق الحديث وكذبه، من النظر في إسناده ورجاله، وهل هم ثقات، سمع بعضهم من بعض أم لا؟ وننظر إلى شواهد الحديث، وما يدل عليه على أحد الأمرين.

لا فرق عندنا بين ما يُروى في فضائل عليٍّ، أو فضائل غيره، فما ثبت أنه صدق صدقناه، وما كان كذبا كذبناه.

فنحن نجيء بالصِّدق، ونصدِّق به، لا نَكذِب، ولا نكذِّب صادقًا، وهذا معروفٌ عند أئمة السُّنَّة".[٤]

---

(١) منهاج السنة (٤١٨/٧).

(٢) منهاج السنة (٦١/٧).

(٣) أي الرافضة الذين يردّ عليهم في كتابه.

(٤) منهاج السنة (١٩٥/٧).

الفصل الخامس:
الكلام على كتب الفضائل ومصنّفيها:

❖ فضائل الصحابة للإمام أحمد (ت٢٤١هـ):

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"وأما كتب[١] الفضائل: فيروي (أي الإمام أحمد) ما سمعه من شيوخه، سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا، **فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده**.

ثم زاد ابنُ أحمدَ زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زياداتٍ، وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة كذب موضوعة".[٢]

- **ويقول أيضًا:**

"وأحمد قد صنَّف كتابًا في فضائل الصحابة، ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة، وذكر فيه ما روي في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك.

وليس كل ما رواه يكون صحيحًا.

ثم إنَّ في هذا الكتاب زياداتٍ: من روايات ابنه عبد الله، وزيادات: من رواية القطيعي عن شيوخه، وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب".[٣]

- **ويقول أيضًا:**

"فهذا القطيعيُّ يروي عن شيوخه زيادات، وكثيرٌ منها كذب موضوع".[٤]

❖ أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠):

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

- "وأبو نعيمٍ يروي في الحلية في فضائل الصحابة، وفي الزهد، أحاديث غرائب، يُعلم أنها موضوعة".[٥]

---

(١) كذا، ولعل الصواب: (كتاب).

(٢) منهاج السنة (٧/٩٧).

(٣) منهاج السنة (٥/٢٣).

(٤) منهاج السنة (٧/٩٨)، (٧/٢٧٨).

(٥) الرد على البكري (ص٧٨).

- وقال: "والثعلبي وأبو نعيم يرويان ما لا يحتجُّ به بالإجماع".[1]
- وقال: "ورواية أبي نعيم والثعلبي لا تدل على الصحَّة".[2]

❖ ابن المغازلي (ت٤٨٣):

- **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:**

"قد جمع في كتابه[3] من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث".[4]

- **ويقول أيضًا:**

"وهذا المغازلي ليس من أهل الحديث، كأبي نعيم وأمثاله.

ولا هو أيضًا من جامعي العلم الذين يذكرون ما غالبه حقّ وبعضه باطل كالثعلبي وأمثاله.

بل هذا لم يكن الحديث من صنعته، فعمد إلى ما وجده من كتب الناس من فضائل عليٍّ فجمعها، كما فعل أخطب خوارزم، وكلاهما لا يَعرف الحديث.

وكلٌّ منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة، ما لا يخفى أنه كذب على أقل علماء النقل والحديث".[5]

- **ويقول أيضًا:**

"مجرد رواية ابن المغازلي لا يسوغ الاحتجاج بها باتفاق أهل العلم".[6]

---

(١) منهاج السنة (١٧١/٧).

(٢) منهاج السنة (٢٢٨/٧).

(٣) له كتاب: "مناقب علي بن أبي طالب"، طبع قديمًا بتحقيق: محمد باقر البهبودي، نشر: دار الأضواء ببيروت، ثم طبع بتحقيق: تركي الوادعي، نشر: دار الآثار، ١٤٢٤هـ.

(٤) منهاج السنة (١٥/٧).

(٥) منهاج السنة (٦٢/٧).

(٦) منهاج السنة (١٣٠/٧).

❖ يوسف بن قزغلي (المعروف بسبط ابن الجوزي) (ت٦٥٤):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"فهذا الرجل يذكر في مصنَّفاته أنواعًا من الغثّ والسمين، ويحتجّ في أغراضه بأحاديث كثيرةٍ، ضعيفةٍ وموضوعة. وكان يصنّف بحسب مقاصد الناس:

يصنِّف للشيعة ما يناسبهم ليعوضوه بذلك[١]، ويصنِّف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه.

فكانت طريقته: طريقة الواعظ الذي قيل له: ما مذهبك؟ قال في أي مدينة؟

ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم؛ لأجل مداهنة من قصد بذلك من الشيعة، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم".[٢]

❖ عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني (ت٤٧٠):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"عبد الرحمن ابن منده مع أنه من أكثر الناس حديثًا، لكن يروي شيئًا كثيرًا من الأحاديث الضعيفة ولا يميز بين الصَّحيح والضعيف[٣].

وربما جمع بابًا، وكل أحاديثه ضعيفة، كأحاديث أكل الطين وغيرها. وهو يروي عن أبي علي الأهوازي.

وقد وقع ما رواه من الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي، فبنى على ذلك عقائد باطلة، وادَّعى أن الله يرى في الدنيا عيانًا".[٤]

---

(١) **قال الذهبي** في ميزان الاعتدال (٤/٤٧١): "روى عن جده وطائفة، وألف كتاب: مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثم إنه ترفض، وله مؤلف في ذلك، نسأل الله العافية".

(٢) منهاج السنة (٤/٩٨).

(٣) **قال الذهبي** في السير (١٨/٣٥٤): "وهو في تواليفه حاطب ليل؛ يروي الغث والسمين، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين".

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٤).

❖ خطيب خوازم[1] (ت٥٦٨):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"من أروى الناس للمكذوبات[2]، وليس هو من أهل العلم بالحديث، ولا المغازلي".[3]

❖ الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (ت٥٤٤):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وكلُّ عالمٍ بالحديث يعلم أنَّ في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل، ولا يجوز الاعتماد عليه.

فإذا قال القاضي عياض: ذكره فلان في كتابه، فهو الصادق في خطابه، وإذا لم يذكره من أين نقله لم نتَّهمه، ولكن نتَّهم من فوقه.

وقد رأيناه ينقل من كتبٍ فيها كذب كثير، وهو صادق في نقله منها، لكن ما فوقه لا يجوز الاعتماد عليهم".[4]

وبهذا ينتهي الكلام عما قصدتُ جمعه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن حال مرويات كتب التفاسير والفضائل ونحوها وحال مصنِّفيها،

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين،،

والحمد لله رب العالمين

---

(١) هو الموفق بن أحمد بن محمد أبو المؤيد المكي. ترجم له الذهبي في التاريخ (٣٢٧/٣٩).

(٢) **قال الذهبي**: "وله كتاب في فضائل علي، رأيته، وفيه واهيات كثيرة". تاريخ الإسلام (٣٢٧/٣٩).

(٣) منهاج السنة (٣٥٥/٧).

(٤) الرد على البكري (ص٨٧).